

يقع في الموطوع بوجوه ارباب طالق واحدة واحدة او قبل واحدة او
 بعدها واحدة واحدة الا الاوّل فظاهر ولما المراق فلان الواحدة
 الاولى فيها وصف وفي القليلة فلما وقع لم يرد في الثانية محل يقع بواجب
 اثنان طالق واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة او مع واحدة او معها واحدة
 طلقته ان نسيان الاول فلان القليلة صفة الثانية لا تصح لها اخرى
 اكتابة فانقض اقبلها في المنة وابقاع الاولي في الحال كمن الايقاع في المنة
 ايقاع في الحال فيقتربان فيقعدان في الثاني فلان الموعودة صفة للاول كما تفتي
 ايقاع الواحدة في الحال وابقاع الاخرى في وقتين ولما الثالث والمابع
 فلان مع القرآن ويقع بان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة طلقه
 واحدة اذ لم يقبل الثاني والثالث على ذلك هنا وانه اضرا لثمة في الغيب
 الموطوع وقال طالق وطالق اذ دخلت الدار فانتان لان الخبر
 بالثمة وقرء فيصعدان كذلك وفي الموطوع نسيان واحدة كقراءة اثنان
 بوجود المدعي هذا هو محل هذه الطلاق وقد وقع في الوفاة في غير محلها
 قال اربعة طالق لهما سبعة اذ لم يترك واحدة واما ان من نسيان
 التعميم هو الصحيح اصران عما قبل يقع على كل واحدة من طلاق والصح
 هو الاول ذكره في الموطوع في اضراب الابل من طلق امرته قبل الدعوى فثلاثا
 لان قولها طالق لثمة ايقاع لصدور وقت وقوع طلاقا لثمة فيقع جلد
 وليس قولها طالق ايقاع لثمة كذلة الاختيار لا يقال النص قد مر في
 الدعوى باحتمال قال متى نكح زوجا غيره لا ناقول قد تقر في الاصول ان
 العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السب ولا دلالة في النص على لزوم الاول
 لولا ان لثمة الاربع يمكن تطلقه طلق واحدة وتطلقه كذا الوفاق بينكم
 تطلقتان اذ قال لثمة الاربع الا ان يفتي في واحدة بينهما لثمة على
 فامد لثمة وقال ينيك تطلقه طلق طلاقا واحدة بينهما لثمة على
 الى ثمان تطلقان فان زاد عليها طلق على واحدة في واحدة طلاقان هكذا
 وهو عند الاصول ينيك ما استمر المراد به حقيقة جاز او جزاء وهو ما لا ينيك
 لثمة في الطلاق واعتلجتم في ايقاعها الطلاق الابنية ودلالة الحال لانها

لانها الماد توضع له ولا يتعد وغيره وجب التعميم بالنية او دلالة التعميم كمال
 مذكرة الطلاق وقال الغيب وهو في الماد توضع له ثلثة اقسام ذكر الاول
 بقوله اما صالح الخي عن سؤؤل المرأة الطلاق فقط لا يجوز ان يجرى بها
 ولا سبها لها ولا شتما معتزلي فانه يفتي بان يراد به اعتزلي فوتم انه كما ارضى
 عليك واعتزلي من الشرايح فاذ انقض الاعتداد بالشرايح زال الاكراه وجب
 بها الطلاق بعد الدعوى اقتضاة كما قاله طلقتم ارباب طالق فاعتد
 وقبل الدعوى جعل اعتبار الطلاق لا نسبه في اليلة والدة توكيد سببا
 هنا فخرنا استعارة الحكم لسبب اذا اختص لسبب به كما تقر في الاصول
 استمر جرك فان الاستمرار يستولي على الاعتداد لانه نص في ماصح القصة
 بالعدة فعاد بمنزلة ومثل الاستمرار ليطلقها في حال فراغ رحما اي تفرغ
 براءة جرك لا طلقك انة واحدة ارباب واحدة عند قومك ومنه في عدة
 ليس في جرك عمرك ويحتمل ان يكون نصا للمصنف في وف والاعتزاليين
 واحدة عند عامة المشايخ لان عوام الاعراب لا يفرقون بين وجوه الاعراب
 فغير اتصال الخبر عن سؤال الطلاق لا الودة ولا السب اربعة بيدك
 في عملك يدك كما في قوله تعالى واما من فرعون من قبيلهم فمحل الادة الامر
 باليه في حق الطلاق كما سبب اختار اي اختار نفسك بالفرق في الشرايح
 او اختار نفسك في المضر فانها لا يصلح ان للمرة وانتم نيكوا بالمدك
 الطلاق وما قصدا في لغز جاز وقدم في الاضرب يعني قوله امرتك يدك
 اختار لا تطلق المرء ما لم تطلق نفسه كما سبب في الواجب اليه يدك
 كثنائي بقوله واما صالح الخي عن سؤال الطلاق والرد لثمة لها ما عصى
 لمعتزلي لان طلقتم او اخرى لا تطلق الطلاق وكذا انه في قومي وانا
 تقضي ما امر القضاء وهو الخيار استسرى لان طلقتم اذ انقضاء او اتفق
 بما رزقك انة سبب في العينة ولا تطلب الطلاق وكذا انه في واستسرى
 واما اعزلي في القرية اي اختار القرية لان طلقتم اذ انقضاء اهلك فتقبل
 الخوي في القرية وهو الخوي عن المزمع او العبد اي اختار القرية او البعد
 عن لان طلقتم اذ زيادة اهلك ولا تطلق الطلاق من وجهي ابي الا وارج
 اي لان طلقتم او اطلب اليها اذ الزوج مشترك بين الرجل والمرأة ولا تطلق

فان قالوا الاجرام بالنسبة كان دلالة
 على التصريح لاجرامها و
 التصريح يعقب الرخصة و

في الموطوع